

PROVISIONAL

S/PV.2781
14 January 1988

مجلس الأمن

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الساعة ١٢/٠٠

(المملكة المتحدة لبريطانيا

الرئيس : السير كريستين تيكيل

العظمى وايرلندا الشمالية)

الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد بيلونوغوف

الأرجنتين

السيد ديلبيتش

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد فيرغوا

إيطاليا

السيد ستاراتشي - جانغولا

البرازيل

السيد أليнкаر

الجزائر

السيد جودي

زامبيا

السيد مغولا

السنغال

السيد ساري

الصين

السيد لي ليوي

فرنسا

السيد بروشان

نيبال

السيد جوسي

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد والترز

اليابان

السيد آبي

يوغوسلافيا

السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في بداية هذا الاجتماع ان أعرب ، باسم مجلس الأمن عن تعازينا لأسرة الفقيد ولحكومة استراليا للحادث الاليم الذي وقع للنقيب ماكأرشي من استراليا ، وهو مراقب عسكري بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، معين بفريق المراقبة بقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد تسبب في وفاته المبكرة انفجار لم يعرف منشؤه ، وقع في جنوب لبنان في ١٢ كانون الثاني/يناير . كما نتمنى الشفاء التام للرائد جيلبرت كوت من كندا ، الذي أصيب في نفس الحادث .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي اسرائيل ولبنان يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد نتانياهو (اسرائيل) والسيد فاخوري

(لبنان) المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن ، وفقا للممارسة المعمول بها ، بتوجيه الدعوة الى السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ، وذلك فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الاراضي العربية المحتلة" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19430 .

إن طلب الجزائر لم يقدم بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ولكن إذا وافق المجلس فإن توجيه الدعوة للاشتراك في المناقشة يعطي منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق الاشتراك التي تعطى للدول الاعضاء لدى توجيه الدعوة اليها وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي من أعضاء المجلس في التكلم بشأن هذا الاقتراح ؟

السيد والترز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لم تمنح لي الفرصة شخصيا لتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن . أود أن افعل ذلك الآن ، وأن أعرب عن ثقتي بأن صفاتكم المعروفة للجميع خير ضمان لنجاح عملنا . أود أيضا أن أتقدم بالشكر لسلفكم السفير بيلونوغوف على براعته في رئاسة مجلس الأمن .

إن الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مغاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال ٤٠ عاما أيسدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، ولم نكن لنعتزض بالتأكيد لو أن هذه المسألة أثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعتزض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الامولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الأمن ، كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عفوا في الأمم المتحدة . ونحن نؤمن ، بطبيعة الحال ، بمبدأ الاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن

هذا لا يعني خرق القواعد المعمول بها . والولايات المتحدة لا توافق ، بمفظة خاصة ، على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرًا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . ونرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ، ويمثل إخلالا بالقواعد .

لهذه الأسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الأشياء الطيبة التي ذكرها عني .

إذا لم يبد عضو آخر من أعضاء المجلس الرغبة في أخذ الكلمة ، سأعتبر أن المجلس على استعداد للتصويت على اقتراح الجزائر .

تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، البرازيل ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، نيبال ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية-الإتحادية) ، إيطاليا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة

التصويت : عشرة أصوات مؤيدة مقابل صوت معارض واحد مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت .
أُعتمد الاقتراح .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على

طاولة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول اعماله . يجتمع المجلس اليوم وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في المشاورات التي اجراها المجلس مسبقا . وامام أعضاء المجلس الوثيقة S/19429 التي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من الأرجنتين والجزائر وزامبيا والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا .

المتكلم الاول ممثل اسرائيل . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الثالثة التي يجتمع فيها مجلس الأمن في أقل من شهر بشأن أمور تتعلق ببليدي . إن النهج الكلي لهذه الاجتماعات ، بما في ذلك عملية انعقاد المجلس في حد ذاتها ، لهو انعكاس للخلل الجسيم والافعال التام للسياق الذي تجري فيه الامور . لقد تمخضت كل هذه الاجتماعات عن قرارات ، وجميع هذه القرارات موجهة ضد بلادي والتدابير التي اتخذتها في محاولة استعادة الهدوء . والآن تتعرض هذه التدابير للهجوم ، وتوصف بأنها مشيرة "للجزع" و "السخط" .

لن أقدم عرضا مفعلا لموقفنا . فقد فعلت هذا في الماضي ، ويكفيني القول اننا نتصرف - وهذا حقنا بمقتضى القانون الدولي - لنضمن النظام في وجه أعمال الإثارة العنيفة ، ونحن نفعل هذا بأقصى حد من ضبط النفس ومع الامتنثال التام للقوانين المطبقة التي تتعلق بهذه المناطق منذ ما يقرب من نصف قرن .

إن إجراء اتنا لإبعاد عدد قليل من الاعضاء الإرهابيين البارزين في مجموعة حبش وفي فتح - العديد منهم متهمون بأعمال قتل ، وجميعهم محرضون محترفون على الاضطرابات وعلى سفك الدماء - توصف بكلمات تتناسب مع الطرد الجماعي واستئصال سكان بأسرهم وهذا زيف ومحاولة عرضه بهذه الصورة زائفة أيضا .

والمسألة المثيرة هي : ماذا عن الاعمال التي استوجبت ردود الفعل من جانبنا ؟ لقد قرأت هذه القرارات بعناية ، بما في ذلك الوثيقة المعروضة على المجلس الآن ، ولم أعثر على أثر ، أو حتى على مقطع لفظي إن لم يكن كلمة ، بشأن تلك الاعمال . لم أعثر على كلمة عن قتل الإسرائيليين ، العرب واليهود على حد سواء ، في أسواق غزة . لم أعثر على كلمة عن قنابل المولوتوف التي يُقذف بها المسافرون الإسرائيليون في يهودا والسامرة . لم أسمع كلمة واحدة عن الاسر الكاملة التي احرقت حية نتيجة القاء القنابل عليها ، أو كلمة واحدة عن التحريض الذي اسفر عن نشوب الاضطرابات وأعمال الطعن وقذف الاحجار ؛ ولا كلمة واحدة عن التهديد بالقتل الذي يتعرض له التجار العرب ، والعرب الفلسطينيون ، والاطباء والمدرسون الذين يؤثرون الاعتماد على هذا الطريق . لا توجد هناك حتى الدعامة الاساسية لاية دبلوماسية لائقة ، ولا حتى توجيه نداء الى جميع الاطراف لضبط النفس ، لا توجد كلمة واحدة عن هذا أيضا . وبدلا من ذلك ، عقدت خلال الاسابيع الثلاثة الماضية تقريبا ثلاثة اجتماعات لمجلس الامن وانتهت هذه القرارات على إسرائيل .

قال لي شخص ما في الخارج : "كما تعلم ، فإن هذا طبيعي ولا غرابة فيه" ، قد يكون الامر كذلك . ولكن خلال تلك الفترة التي كنا فيها هنا ، طلبنا من بعثة بلادي ان تجري فحصا لما وقع في الشرق الأوسط وفقا للمصادر العربية كما اذاعتها الدائرة

الاتحادية للمعلومات والاذاعة . ومعني هنا سبع صفحات مليئة بالاحداث التي اذاعتها الصحافة العربية عن القاء القنابل ، وأعمال القتل ، والاعتقالات ، والاختطاف ، والاضطرابات ، وموت الآلاف . لقد انعقد مجلس الامن ثلاث مرات ، مرتان منهما لمناقشة إبعاد أربعة أعضاء في منظمة إرهابية ، ولا شيء غير ذلك .

في هذه الاجتماعات والقرارات الاخيرة ، فإن ما يفعله مجلس الامن هو إرسال رسالة واضحة للغاية تقول أساسا ما يلي : إننا نتسامح مع جميع أنواع العنف الفلسطيني ضد إسرائيل ؟ وندين أية تدابير إسرائيلية مضادة . ولما كانت وظيفة مجلس الامن هي محاولة تعزيز السلم والامن الدوليين ، فإن لدي سؤال بسيط : هل هذا يعزز السلم ؟ هل هذا يعزز الامن ؟ بطبيعة الحال لا ، وإنما يفعل العكس تماما . إن ما يفعله هو تشجيع دعاة القاء القنابل وحمل السلاح على إهانة المشاعر وإثارة العنف ودفع السلم بعيدا .

فكيف يمكن لنا أن نقيم هذه القرارات ؟ هل يتوقع أحد منا بجدية أن نصدق انها تدعو الى الثقة في حيده وإنصاف هذا الجهاز ؟ اعتقد أنه حتى إذا ما كان لنا أن نلقي بالزهور على ملقي قنابل المولوتوف ، سيجد هذا المجلس الوسائل لانتقادنا . ولهذا ، إذا كنا بدأنا بالاعتراض من حيث المبدأ على اقحام مجلس الامن في أمور أمن - تقع بين مسؤوليات إسرائيل الخالصة بمقتضى القانون الدولي - فإن الاجتماعات الاخيرة ، والنهج الذي يتبعه المجلس ، قد أضافت اعتراضا ثانيا يتعلق بالطبيعة المتحيزة والنية المبيتة لهذه الاجتماعات .

إننا نعتقد أن أي عضو منصف حقاً في هذا المجلس سيجد الوسيلة للابتعاد عن هذا الاجحاف الانعكاسي ونتائجه . وإن إسرائيل لن تقبلها اطلاقاً .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

لبنان وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فاخوري (لبنان) : السيد الرئيسي ، بما انها المرة الاولى التي

اتكلم فيها أمام هذا المجلس في هذا الشهر ، اسمحوا لي أن اهنئكم على توليكم

الرشامة ، وإن أؤكد لكم ثقتنا بمقدرتكم وحكمتكم وتجردكم في إدارة أعمال المجلس ، ولا يفوتني هنا أن أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي لرشامته المثلث للمجلس في الشهر المنصرم .

إن موقف لبنان من مبدأ طرد وترحيل المواطنين سبق أن أوضحناه للأمين العام في رسالة رسمية ، وهو موقف رافض لاعتماد الطرد والترحيل لمخالفته لنص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة ولنصوص القانون الدولي الإنساني . لقد امتنعت إسرائيل احتلالها لجزء من أراضي لبنان اطلقت عليه اسم المنطقة الامنية لترحيل الشخصيات الفلسطينية الاربع الى داخل الاراضي اللبنانية ، وتركهم في العراء ليتجهوا شمالا نحو مركز للجيش اللبناني لم يجد بدا من تسليمهم ثم إعادتهم الى منطقة بين مواقعه والمواقع الإسرائيلية والمواقع التابعة لما يسمى بجيش لبنان الجنوبي . ولا يزال هؤلاء ينتظرون في تلك المنطقة نهاية مصيرهم . إن الحل الذي نراه يتمثل في تكليف المليب الاحمر الدولي بتسليم هذه الشخصيات لاعادتها إلى أرضها في فلسطين . وإن مسؤولية المجلس في اتخاذ تدبير سريع كهذا واجبة من النواحي القانونية والإنسانية . وهذا الحل يتمشى مع مشروع القرار المعروف أمامكم الآن .

لقد اثبتت إسرائيل بطرد وترحيل هذه الشخصيات أنها تتحدى المجلس وأنها تستهتر بقراراته ، وأصبح ردعها واجبا كي تنصاع الى قرارات المجلس وتتوقف عن انتهاكها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه .

ما لم أسمع اعتراضا فسا طرح مشروع القرار للتصويت . لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، ألمانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، البرازيل ، الجزائر ،

زامبيا ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، اليابان ،

يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٦٠٨ (١٩٨٨) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد والترز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن موقف الولايات المتحدة ضد عمليات الإبعاد الاسرائيلية من الاراضي

المحتلة واضح ولا لبس فيه . لقد أعربنا عن هذا الموقف في مناسبات عديدة ، وأوضحناه

منذ وقت قريب جدا عند تصويتنا مؤيدين لقرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) وفي تعليقاتنا

للتصويت عقب هذا التصويت . إننا نأمل بشدة لعمليات الإبعاد التي تجرى ، ونحث

اسرائيل على تجنب القيام بعمليات إبعاد أخرى .

لقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار الحالي لاننا نعتقد أن إشارة هذه المسألة على نحو متكرر في مجلس الأمن لا تساعد عملية استعادة الهدوء في هذه الأراضي ولا تساعد في تناول المشكلات التي أسهمت في القلاقل الأخيرة . كما أننا نلاحظ أنه في هذه الحالة رفض الأشخاص الأربعة الذين أبعادوا اللجوء إلى المحكمة العليا الإسرائيلية وبالتالي لم يسمحوا للعملية القضائية بأن تأخذ مسارها . ولئن كنا لا ننتقم من خطورة عمليات الإبعاد هذه فإننا لا نعتقد أن الاهتمام الانتقائي بهذه القضية في مجلس الأمن له ما يبرره . ولا تعتقد الولايات المتحدة أن إشارة هذه القضية في مجلس الأمن على نحو متكرر تخدم أي هدف نافع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود ممثل منظمة التحرير

الفلسطينية أخذ الكلمة . وأعطيه الكلمة .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الدولة المحتلة في مواصلة سياستها ، قامت في الساعة الثالثة من صباح اليوم بطرق أبواب أربعة صحافيين وأخذتهم إلى المقر العسكري . وفي الساعة ٨/٠٠ صباحا في منطقة غزة ذهبوا إلى منزل الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ، وإلى منزل المحامي فايز أبورحمة ، ومنزل الدكتور زكريا الأغا ومنزل المحامي خالد القدرة ، واحتجزوا هؤلاء الأشخاص بطريقة تعسفية دون أن يواجه اليهم أي اتهام ، ووفقا للمعلومات التي لدينا نقل أحد هؤلاء الأشخاص ، وهو الدكتور خالد القدرة ، إلى قسم الشؤون العربية في المقر العسكري .

إن هؤلاء الأشخاص من الشخصيات المرموقة ، ذات المكانة والتي تعتبر مثالا عليا . والتفسير الوحيد هو أن الدولة القائمة بالاحتلال في اتباعها هذه الطريقة الفاشية تنتهج عملية التخويف هذه ، ومن يدري ، فقد يبقون هؤلاء الأشخاص وقد يبعدونهم أو يطردونهم عبر الحدود .

إننا نقدر موقف حكومة لبنان ، ولكننا نعتقد أيضا بأن البيانات التي صدرت أمس عن الأمين العام ، وعن لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وعنكم سيدي ، كان ينبغي أن

تكون رادعا كافيا لان تتقيد الدولة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، تقيدا دقيقا بالتزاماتها .

بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير قال ممثل الولايات المتحدة ، ربما "تبريرا" للموقف الايجابي الذي اتخذه :

"... ترى الولايات المتحدة أن ترحيل الافراد من الاراضي المحتلة يعتبر انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر عمليات الترحيل الفردي والجماعي "بصرف النظر عن دوافعها" . كما ترى الولايات المتحدة أن هذه التدابير القاسية غير ضرورية للحفاظ على النظام . فهي تفني التوتر بدلا من أن تسهم في تهيئة المناخ السياسي المؤدي الى التوفيق والتفاوض . لذلك صوّتنا لصالح القرار الذي يدعو اسرائيل الى عدم القيام بعمليات الترحيل المزمع القيام بها" . (S/PV.2780 ، ص ١٩ - ٢٠)

ويدهشنا الآن حدوث نوع من التغير المفاجئ في مفاهيم الولايات المتحدة وآرائها . هل تعارض حكومة الولايات المتحدة الإبعاد ، وهل تعتبر الإبعاد انتهاكا ، يمكن التسامح فيه إن حدث ، وحبّة دواء يجب على الولايات المتحدة أن تبتلعها ثم تطوي صفحة الماضي ؟ لقد اعتقدت أن الناس المعقولين ، إذا اعتبروا عملا ما انتهاكا ، لن يقرّوه ويتسامحوا فيه في مرحلة تالية . ويدهشني ويحزنني أن حكومة الولايات المتحدة تفهمنا أنها شعرت أنها ملزمة باحترام التزامها باتفاقية جنيف التي تنص على أن يلتزم أطراف الاتفاقية بكفالة احترام أحكام الاتفاقية .

إن عمليات الإبعاد لا تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة فقط ولكنها تنتهك أيضا المادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على أنه يجب ألا يتعرض أحد للاعتقال أو الاحتجاز أو النفي التعسفي .

الموضوع الذي أشير هو أن الاسرائيليين كان عليهم بطبيعة الحال أن يقوموا بإبعاد أولئك الأشخاص لأنهم رفضوا اجراءات العدالة الواجبة . ويعتبر هذا اهانة لذكائنا . فأي نوع من العدالة يمكن توقعه تحت الاحتلال العسكري الاجنبي سواء وافق المبعدون على ما يسمى باجراءات العدالة أو لم يوافقوا عليها ؟

ولكن أيا كانت الدوافع التي سبقت لتبرير ذلك ، فإن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف تحظر على الدولة القائمة بالاحتلال إبعاد الأشخاص . لذلك فإن بيت القصيد في هذه المرحلة ليس ما اذا كان للمحتجزين أو من سيجري إبعادهم حق اللجوء الى النظام القضائي كله للتظلم أم لا . وإنما هو ، كما أقرت الولايات المتحدة والمجلس في البداية ، أن الإبعاد يمثل انتهاكا لتلك الاتفاقية . ولسوء الحظ فإننا مضطرون الى أن نقول هنا أن موقف الولايات المتحدة غير متسق مع ما تدعيه بأنها ملتزمة بقواعد القانون الدولي والعدالة . والواقع إن عدم ثقتنا بما تقوله قد تأكد بالاجراء الذي اتخذته اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي ، وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠